

أجود التقريرات

[435] بعده قطعاً وكلّي الحدث وإن كان مشكوك البقاء فعلاً إلا أنه ناش عن وجود فرد آخر له بعد ارتفاع الفرد الأول فلا يكون الاستصحاب جارياً فيه وما نحن فيه من هذا القبيل (ومنه) يعلم حال الغسل بالماءين المشتبهين فيما إذا كانت الحالة السابقة هي الطهارة أو النجاسة (ولكنه ناش) من الخلط بين استصحاب الكلّي الجامع بين الفردين وبين استصحاب الكلّي بين الزمانين وما هو ممنوع الجريان في المقام إنما هو الأول دون الثاني (توضيح ذلك) أن الحدث السابق في مفروض المثال وإن كان قد ارتفع قطعاً ولا يمكن إجراء الاستصحاب من جهته لا شخصاً ولا كلياً إلا أن وجود الحدث الأعم من البقاء والحدوث عند تحقق موجبه ثانياً معلوم وجداناً ومشكوك الارتفاع كذلك غاية الأمر أن منشأ الشك في بقاءه إنما هو الشك في تقدمه على الوضوء وتأخره عنه فالمستصحب إنما هو شخص الحدث المعلوم وکلیته من جهة عدم العلم بزمانه فكم فرق بينه وبين استصحاب الكلّي المتوهم (فتحصل) مما ذكرناه أن الوصفين المتضادين إذا علم تحققهما وشك في المتأخر منهما فلا محالة يكون الاستصحاب في كل منهما جارياً من غير جهة التعارض من دون فرق بين العلم بتاريخ أحدهما أو الجهل بتاريخهما غاية الأمر أن في صورة العلم بتاريخ أحدهما يكون الاستصحاب في طرف المعلوم شخصياً وفي طرف المجهول كلياً ومن المعلوم أنه لا ينفع ذلك في دفع المعارضة كما هو ظاهر (بقي هناك) قسم آخر قد ظهر حكمه مما ذكرناه في الموضوعات المركبة من أن جريان الاستصحاب فيها في مجهول التاريخ في طرف أو طرفين مشروط بما إذا لم يؤخذ في الموضوع أمر بسيط ملازم لوجود الجزءين والا فالأصل لا يجري في شيء من معلوم التاريخ ومجهوله وبترتيب على ذلك أنه لو علم كرية ماء وملاقاة النجاسة وشك في التقدم والتأخر فلا مجال لجريان استصحاب عدم الملاقاة قبل الكرية مطلقاً علم بتاريخه أم لا وذلك فإن الاستفادة من قوله (ع) (إذا بلغ الماء قدر لم ينجسه شيء) أن الموضوع لعاصمية الماء هو كريته السابقة على الملاقاة حتى تكون الملاقاة ورادة على الكر ولذا بنينا على عدم كفاية تتميم المتنجس كراً فإذا كان الماء مسبوقاً بالقلة وعلم بحدوث الكرية وملاقاته للنجاسة وشك في تقدم أحدهما على الآخر فلا يمكن التمسك باستصحاب عدم الملاقاة إلى زمان الكرية سواء علم تاريخه أم لا أما مع العلم بتاريخه فلما عرفت من أن الاستصحاب إنما هو الحكم بجر المتقين السابق في عمود الزمان فلا معنى له مع عدم الشك فيه بالقياس إلى الزمان وأما مع الجهل بتاريخه فلعدم ترتب الأثر عليه ضرورة أن الأثر المطلوب وهو الحكم بعدم